مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 23، المجلد 8، السنة الثانية | تشرين الثاني (نوفمبر) 2025 | جمادى الأول 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

تنفيذ حكم التّحكيم الإلكترونيّ

إعداد: الباحثة / حوراء حسين كوثراني | الجمهورية اللبنانية

طالبة دكتوراه في الحقوق – القانون الخاص / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: hawraakaw001@gmail.com – https://orcid.org/0009-0004-1059-5412
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.16

إشراف: الأستاذ الدكتور / سامر عبدالله | الجامعة اللبنانية

تاريخ الاستلام: 2025/10/27	تاريخ القبول: 2025/10/31	تاريخ النشر: 2025/11/15

للاقتباس: كوثراني، حوراء حسين، تنفيذ حكم التّحكيم الإلكترونيّ، إشراف أ.د. سامر عبدالله، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الثامن، العدد 23، السنة 2، 2025، ص–ص: 352–369. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.16

المُلخّص

يتناول هذا البحث مسألة تنفيذ الأحكام التّحكيميّة الإلكترونيّة بوصفها الحلقة الأهم في فعاليّة نظام التّحكيم الرقميّ، مُحللًا الإطارين الوطنيّ والدّوليّ لإنفاذ هذه الأحكام، ولا سيّما في ضوء القانون اللبنانيّ رقم 2018/81 وإتفاقيّة نيويورك لعام 1958. ويُبيّن أنّ التحدّي الرّئيس يتمثّل في إضفاء الحجيّة القانونيّة والتنفيذيّة على الأحكام الصّادرة في فضاء إفتراضيّ، وسط قصور التشريعات التقليديّة عن إستيعاب الطبيعة اللاماديّة لهذه الأحكام. كما يبرزُ البحث الاتّجاه الحديث نحو التّنفيذ الذاتيّ المؤتمت عبر العقود الذكيّة وتقنيّات البلوك تشين، التي تُتيح تنفيذ الحكم تلقائيًّا دون تدخل قضائيّ، الأمر الذي يُثير تساؤلات حول المشروعيّة والرقابة القضائيّة. ويخلصُ إلى ضرورة تحديث القوانين الوطنيّة وتوحيد التفسيرات الدّوليّة بما يضمن التّوازن بين الفاعليّة التقنيّة والضمانات القانونيّة في إطار العدالة الرقميّة العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحيّة: التّحكيم الإلكترونيّ، التنفيذ الذاتيّ للأحكام، العقود الذكيّة، البلوك تشين.

ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 23, Vol 8, Year 2 | November 2025 | JumadaAwwal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

Enforcement of an Electronic Arbitration Award

Author: Researcher / Hawraa Hussein Kawtharani | Lebanese Republic

PhD in Law - Private Law / Islamic University of Lebanon

E-mail: hawraakaw001@gmail.com – https://orcid.org/0009-0004-1059-5412
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.16

Supervised: Prof. Dr. / Samer Abdallah | Lebanese University

Received : 27/10/2025	**Accepted :** 31/10/2025	**Published :** 15/11/2025

Cite this article as: *Kawtharani, Hawraa Hussein, Enforcement of an Electronic Arbitration Award, Supervised by Prof. Dr. Samer Abdallah, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 8, issue 23, 2025, pp. 352-369. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.16*

Abstract

This study examines the enforcement of electronic arbitration awards, focusing on both national and international frameworks, particularly Lebanese Law No. 81/2018 and the 1958 New York Convention. It identifies the central challenge of granting legal validity to awards originating from virtual environments, given the inadequacy of traditional legislation. The research highlights the emerging trend toward automated self-execution via smart contracts and blockchain technology, which allows for immediate enforcement without judicial intervention, thereby raising significant legal and oversight issues. The conclusion stresses the necessity to update national laws and harmonize international interpretations to ensure a balance between technological efficiency and legal safeguards within the framework of cross-border digital justice.

Keywords: Electronic Arbitration, Self-Execution of Awards, Smart Contracts, Blockchain**.**

المقدّمة

يُعدّ التحكيم الإلكتروني تجليًا بارزًا من تجليات الثورة الرقمية في الميدان القانوني، إذ انبثق استجابةً لمتطلبات التجارة الدولية الساعية إلى آلية فصلٍ في المنازعات تتّسم بالسرعة والفعالية، وتتلاءم مع الطبيعة اللامادية للمعاملات المبرمة في الفضاء الإلكتروني. وقد غدا هذا النمط من التحكيم يُدار برمّته عبر الوسائط التقنية الحديثة، ابتداءً من إبرام اتفاق التحكيم، مرورًا بسير إجراءات المرافعة، وانتهاءً بإصدار الحكم التحكيمي في قالبٍ إلكتروني خالص[1]. بيد أنّ **الإشكالية** المحورية التي تعترض هذا النمط تتمحور حول الفكرة التالية: «إلى أي مدى يمكن إضفاء الحجّية القانونية والتنفيذية على الأحكام التحكيمية الإلكترونية، بما يحوّل قراراتٍ صادرةً في فضاءٍ افتراضي إلى التزامٍ قانوني نافذ أمام القضاء الوطني أو ضمن منظومات رقمية ذاتية التنفيذ؟». تُثير هذه المسألة طائفةً من الإشكالات العميقة التي تمسّ صميم العدالة الدولية، إذ تتعلّق بمدى إمكان الاعتداد بحكمٍ صيغ في فضاءٍ لا مادي، مع ضرورة صون مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة، وتحديد الأطر الشكلية والموضوعية التي ينبغي أن تستوفيها الأحكام التحكيمية الإلكترونية كي تكتسب صفتها التنفيذية وقوتها الإلزامية. كما تفتح هذه الإشكالية باب التساؤل حول مدى مشروعية تدخل القضاء الوطني في بسط رقابته على هذا الصنف من الأحكام، وحول نطاق انطباق الاتفاقيات الدولية، وفي طليعتها اتفاقية نيويورك لعام 1958، على الأحكام الصادرة في قالبٍ رقمي صرف[2].

تتجلّى **أهمية** هذا البحث في كونه يتناول مبحثًا مستحدثًا لم ينل بعدُ نصيبه الكافي من التمحيص في الفقه العربي، على الرغم من كونه يُشكّل ركيزة أساسية في ترسيخ الثقة بمنظومة التحكيم الإلكتروني بوصفها بديلًا فعّالًا عن القضاء التقليدي. فنجاعة هذا النظام لا تقف عند حدود بساطة إجراءاته وسرعتها، بل تتوقف أساسًا على ضمان قابلية أحكامه للتنفيذ ضمن إطارٍ قانوني متكاملٍ يوفّق بين مرونة التقنية ورسوخ الشرعية القانونية. وتتحدد **أهداف** هذا المقال في استقراء الإطارين القانوني والتنظيمي اللذين يحكمان تنفيذ الأحكام التحكيمية الإلكترونية، وبيان مدى قابلية القواعد الوطنية والدولية الراهنة للتكيّف مع هذا النمط المستجدّ من الأحكام، فضلًا عن الكشف عن الإمكانات التي تتيحها التقنيات المعاصرة ـ كالعقود الذكية وتقنية البلوك تشين ـ في تعزيز التنفيذ الذاتي المؤتمت للأحكام التحكيمية. كما يروم المقال إبراز التحديات العملية التي تعترض التنفيذ في البيئات الرقمية، واقتراح مقاربات توازن بين تحقيق العدالة وضمان الفاعلية دون المساس بمبدأ المشروعية. وللإحاطة بأبعاد هذه الإشكالية، اعتمد البحث **منهجًا** تحليليًا وصفياً يرتكز على دراسة

(1) Charles E. Woode, The U.S. Supreme Court Decision in Smith v. Spizzirri: An Analysis of its Impact on Enforcing International Arbitration Agreements and Awards Falling Under the New York Convention in the United States, Buffalo Law Review, Vol. 73, No. 1, 2025, p 69 – 129.

(2) Godswill Owoche Antai, Olawunmi Opeyemi Obisesan, Maria Edet Umo, Charles Ifeasinachi Okonji and Dennis Edet Okpong, Analyses of the Applicability of International Arbitration in Investor-State Dispute Settlement in East Africa, NIU Journal of Humanities, Vol. 10, No. 1, March 2025, p 249 – 255.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

النصوص القانونية الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتحليل الاتجاهات الفقهية والقضائية المعاصرة بشأن تنفيذ الأحكام التحكيمية في الإطار الإلكتروني، مع توظيف المنهج المقارن عبر استقراء التجارب التشريعية للدول التي قطعت أشواطًا متقدمة في هذا الميدان.

ينقسم هذا البحث إلى مبحثين متكاملين؛ يتناول المبحث الأول آلية تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني في ضوء القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، حيث يُعالج المطلب الأول تنفيذ الحكم أمام القضاء الوطني من خلال بحث متطلبات التنفيذ والعقبات التي تعترضه في البيئة الرقمية، فيما يُخصَّص المطلب الثاني لدراسة تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني في ظل اتفاقية نيويورك لعام 1958، بتحليل شروط الاعتراف والتنفيذ وتحديد موقع التحكيم الإلكتروني ضمن أحكام الاتفاقية وتطبيقاتها العملية. أما المبحث الثاني فيتناول آليات التنفيذ الذاتي لحكم التحكيم الإلكتروني في سياق التطور التكنولوجي، من خلال تحليل الوسائل غير المباشرة للتنفيذ كإدراج بنود الإنفاذ التلقائي ضمن العقود الذكية وتنفيذ الأحكام عبر المنصات الرقمية، ثم الانتقال إلى الوسائل المباشرة المتمثلة في توظيف العقود الذكية وتقنيات البلوك تشين لفرض التنفيذ الإلكتروني للأحكام، بما يمهّد السبيل نحو نموذجٍ مستقبلي لتحكيمٍ ذكيٍ متكاملٍ مع النظم الرقمية.

المبحث الأوّل: آلية تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني

يُعد تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني المرحلة الحاسمة التي تمنحه قوته الإلزامية وتؤكد جدواه العملية، إذ يتحقق من خلالها الانتقال من القرار التحكيمي إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات. وقد فرضت الطبيعة الرقمية لهذا النوع من الأحكام تحديات خاصة أمام الأنظمة القانونية، سواء في إثبات الصيغة الإلكترونية والتوقيع الرقمي، أو في إجراءات المصادقة والتنفيذ أمام القضاء الوطني أو الدولي. وبينما سارعت بعض التشريعات الحديثة إلى إقرار صحة الأحكام الإلكترونية، ما زالت تشريعات أخرى أسيرة المفاهيم التقليدية للتوقيع الورقي والإيداع المادي. ويتعيّن لذلك دراسة آلية التنفيذ على مستويين: الوطني من خلال دور القضاء الداخلي وشروط التنفيذ، والدولي عبر تطبيق اتفاقية نيويورك لعام 1958 وأثرها في الاعتراف بالأحكام الإلكترونية وتنفيذها عبر الحدود.

المطلب الأوّل: تنفيذ حكم التحكيم في القانون الوطني

لأنَّ تنفيذ الحكم أمام القضاء الوطني هو المحطة الأولى التي يمر بها الحكم التحكيمي بعد صدوره، فإن هذا المطلب سيتناول بداية المتطلبات القانونية التي يجب أن تتوافر في الحكم وطلب التنفيذ، ثم ينتقل إلى العقبات التي تُفرزها البيئة الرقمية، والتي قد تُضعف من فرص تنفيذ الحكم رغم صحته الموضوعية.

الفرع الأول: متطلبات التنفيذ أمام القضاء الوطني

يشكّل التنفيذ أمام القضاء الوطني الركيزة الأساسية لقياس مدى فاعلية حكم التحكيم الإلكتروني، إذ إن أثر هذا الحكم يبقى مرهونًا بإمكانية إلزام الطرف المتقاعس بالامتثال لمضمونه عبر الآليات القانونية الداخلية. ورغم أن الشروط الجوهرية لتنفيذ الأحكام التحكيمية الرقمية لا تختلف عن تلك الخاصة بالأحكام التقليدية، إلا أن طبيعتها الإلكترونية تطرح إشكاليات متقدمة تتعلق بإثبات التوقيع، الشكلية القانونية، وتحديد هوية الأطراف، مما يدفع بالأنظمة القضائية إلى إعادة النظر في مفاهيمها الكلاسيكية المرتبطة بـ»الحكم المكتوب» و»التوقيع التقليدي». فوفقًا لقانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني، وخصوصًا المادة 770 وما يليها، يتطلّب تنفيذ الحكم التحكيمي الحصول على صيغة التنفيذ من رئيس المحكمة المختصة، بناءً على طلب ذي صفة ومصلحة، مرفقًا بنسخة أصلية من الحكم أو صورة طبق الأصل عنه[1]. وتُشير التجارب المقارنة إلى أن القضاء الفرنسي، استنادًا إلى المادة 1487 من قانون الإجراءات المدنية، يعترف بصيغة الحكم الإلكتروني شرط أن يكون موقعًا بواسطة آليات التوقيع المؤمَّن والمعتمد من هيئة التحكيم

(1) المادة 770 وما يليها من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الرقمية، ما يعكس مرونة نسبية في اعتماد الأدلة الرقمية[1]. في المقابل، لا تزال بعض المحاكم في الأنظمة التقليدية تُصرّ على ضرورة وجود نسخ ورقية أصلية ممهورة بختم الهيئة، وهو ما يفرض عراقيل تنفيذية ملموسة أمام أطراف التحكيم الإلكتروني ويبرز الحاجة إلى التكييف القانوني مع مستجدات البيئة الرقمية[2].

في هذا الإطار، تفرض العديد من التشريعات الوطنية شرطًا إضافيًا يتمثل في تحديد مقر صدور الحكم التحكيمي، إذ تُحدَّد الجهة القضائية المختصة بمنح صيغة التنفيذ غالبًا وفقًا لمكان انعقاد التحكيم أو موقع تنفيذ الالتزام. وفي هذا السياق، تبرز إشكالية التحكيم الإلكتروني المنعقد بكامله عن بُعد، أو عبر منصات رقمية لا ترتبط بأي مقر مادي، ما يُعقّد عملية تحديد الاختصاص المكاني، وقد يدفع القاضي إلى رفض منح الحكم صيغته التنفيذية بحجة غياب مقر قانوني واضح للتحكيم، وهو ما يستدعي تكييف المعايير التقليدية مع خصوصية البيئة الرقمية لضمان استقرار المراكز القانونية[3]. لا غنى عن الوقوف عند مدى تحقق شرط قابلية الحكم للتنفيذ، الذي يُلزَم فيه أن يكون الحكم نهائيًا وغير قابل للطعن، وفقًا لما نصّت عليه المادة 773 من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني. وتبرز هذه المسألة بحدة في البيئة الرقمية، خصوصًا عند استخدام منصات لا توضح صراحة طبيعة الحكم أو مدى قابليته للاستئناف، مما يطرح تحديات قانونية ملموسة. تشكل هذه المعايير دعائم أساسية لتنفيذ الحكم التحكيمي الإلكتروني أمام القضاء الوطني، وتؤسس الأساس القانوني الذي يضفي على الحكم الرقمي صفة النفاذ في البيئة الداخلية. غير أن فاعلية هذا الأساس تبقى مرهونة بمدى قبول القاضي المحلي للحكم الإلكتروني على اعتبار أنه يمتلك ذات الحجية القانونية التي يتمتع بها الحكم الورقي التقليدي، وهو ما يفتح الباب أمام تحديات متعددة في مجال التنفيذ، سيتم تناولها تفصيليًا فيما يلي.

فعلى الرغم من وضوح النصوص القانونية التي تمنح الحق في تنفيذ الأحكام التحكيمية من حيث المبدأ، إلا أن التطبيق العملي في السياق الرقمي لا يخلو من عراقيل إجرائية وقانونية. ومن هنا، تتضح الحاجة إلى تحليل المعوقات المحلية التي قد تعترض التنفيذ، لا سيما تلك المرتبطة بنقص البنية التحتية التشريعية والتقنية الملائمة لمتطلبات التحكيم الإلكتروني، وهو ما سيكون محور الدراسة التالية.

(1) المادة 1487 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي.

(2)Ada Gashi, National and International Regulatory Acts in Sport: Sports Arbitration, Interdisciplinary Journal of Research and Development, Vol. 12, No. 1, 2025, p 208 – 210.

(3) Hany Salem, Cross-border enforcement of copyright: A special emphasis on court decisions and arbitral awards, Econstor, Research Paper, No. 217, 2025, p 11 – 33.

الفرع الثاني: معوقات التنفيذ في السياق الرقمي المحلي

رغم توسع الاعتراف بالتحكيم الإلكتروني كأداة فعّالة لتسوية نزاعات التجارة الدولية، إلا أن مسار تنفيذ أحكامه أمام المحاكم الوطنية لا يزال محفوفًا بتعقيدات متعددة، تنشأ من طبيعة البيئة الرقمية من جهة، ومن محدودية التكيّف التشريعي الوطني مع التحول الإلكتروني من جهة أخرى. وتتمثل هذه المعوقات في مزيج من جوانب إجرائية وموضوعية، إضافة إلى قيود مرتبطة بالمنظومة القضائية والإدارية ذاتها. أحد أبرز التحديات التي تواجه التنفيذ الرقمي للأحكام التحكيمية يتمثل في غياب نصوص تشريعية صريحة تعترف بالصيغ الإلكترونية، خاصة في التشريعات العربية مثل القانون اللبناني، حيث تفترض القواعد التقليدية إصدار الحكم ورقيًا وتقديم نسخة أصلية. ورغم إقرار القانون اللبناني رقم 2018/81 بصحة التوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية، إلا أنه لم يربطها صراحة بإجراءات تنفيذ الأحكام التحكيمية، ما أدى إلى تردد بعض المحاكم في الاعتراف بالحجية القانونية للمستندات الرقمية وتباين الاجتهادات القضائية، وهو ما يضعف رصانة واستقرار المعاملات القانونية في البيئة الرقمية.

ينبغي الإشارة إلى إشكالية جوهرية تتعلق بآلية التبليغ الإلكتروني للأحكام التحكيمية، إذ إن العديد من المحاكم لا تزال تشترط إثبات علم الطرف الخصم بالحكم بالوسائل التقليدية، مثل الإبلاغ عبر المحضر الرسمي أو البريد المسجّل، متجاهلة بذلك فاعلية التبليغ عبر البريد الإلكتروني المؤمّن أو المنصات التحكيمية الرقمية المعتمدة، رغم أن هذه الوسائل قد نُظمت وأُقرّت في البروتوكولات التقنية الدولية وفي أنظمة قضائية متقدمة، بما يكفل صحة العلم القانوني ومطابقة الإجراءات للمعايير الدولية[1].

يشكّل الافتقار إلى انسجام بين القانون الإجرائي المدني والوسائط التقنية الحديثة فراغًا قانونيًا دقيقًا يُعيق قابلية التنفيذ الفعلية للحكم التحكيمي الإلكتروني، حتى في ظل اكتمال أركانه الجوهرية والموضوعية، ما يُبرز الحاجة إلى تكييف النصوص الإجرائية لتستوعب خصوصيات البيئة الرقمية[2]. تشير الممارسة القضائية إلى أن بعض المحاكم في الأنظمة العربية قد امتنعَت عن منح الصيغة التنفيذية للأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم الإلكترونية، لأسباب تتعلق بعدم توفر نسخة ورقية رسمية من الحكم، أو لعدم اقتناع القاضي بصحة التوقيع الرقمي، ما يُمثل تضييقًا غير مبرر يتناقض مع المبادئ الدولية للاعتراف بالأدلة الإلكترونية. يضاف إلى ذلك أن ضعف البنية التحتية التقنية والإدارية، إلى جانب نقص القضاة المتخصصين في التعامل مع الملفات الرقمية، يُضعف

(1) Hany Salem, Cross-border enforcement of copyright: A special emphasis on court decisions and arbitral awards, ibid, p 23.

(2) سيد أحمد محمود أحمد وأحمد عيسى السري المهيري، حكم التحكيم الالكتروني وآثاره في ظل النظام القانوني للتحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تأصيلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 87، 2024، ص 27 – 32.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

فاعلية المعالجة القضائية لطلبات التنفيذ، ويثقل كاهل الأطراف، وخصوصًا المستثمرين الأجانب، ما قد يؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار ويقلل ثقة الأطراف في التحكيم الإلكتروني مستقبلاً.

ورغم هذه التحديات، تبقى الجهود الدولية لإرساء إطار قانوني متين وموحّد لضمان تنفيذ الأحكام التحكيمية الإلكترونية حاضرة وفاعلة، وتُعتبر اتفاقية نيويورك لعام 1958 الركيزة الأساسية في هذا المجال، مما يستلزم دراسة دقيقة لآليات تنفيذ الأحكام الرقمية بموجب أحكامها، وفهم مدى قدرتها على استيعاب التحكيم الإلكتروني ضمن نطاقها.

المطلب الثاني: تنفيذ حكم التحكيم وفقًا لاتفاقية نيويورك لعام 1958

من أجل تحليل هذا التفاعل بين النص الدولي والممارسة الرقمية الحديثة، سيجري تناول شروط الاعتراف والتنفيذ المنصوص عليها في الاتفاقية كما تطبّق تقليديًا، ثم سيتم الانتقال إلى دراسة كيفية تطبيق هذه الشروط على أحكام التحكيم الإلكتروني من خلال النماذج العملية والاجتهادات المقارنة.

الفرع الأول: شروط الاعتراف والتنفيذ بموجب الاتفاقية

تُشكّل اتفاقية نيويورك لعام 1958 الإطار الدولي المرجعي الذي ينظّم الاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها أمام المحاكم الوطنية للدول الأطراف، معتمدةً مقاربة مرنة تهدف إلى تعزيز فاعلية التحكيم، مع تحديد حد أدنى من الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توافرها لقبول التنفيذ، سواء أكان الحكم ورقيًا أم إلكترونيًا، رغم أن النص لم يشر صراحة إلى الحكم الإلكتروني لكون الاتفاقية صيغت قبل انتشار الوسائل الرقمية[1]. أول هذه الشروط يتمثل في تقديم نسخة أصلية من الحكم التحكيمي، أو صورة طبق الأصل مصدّقة، مرفقة بأصل اتفاق التحكيم أو نسخة طبق الأصل عنه، كما جاء في المادة الرابعة للاتفاقية، التي ألزمّت طالب التنفيذ بإثبات وجود الحكم واتفاق التحكيم كتابةً. وفي سياق التحكيم الإلكتروني، تصبح هذه الوثائق رقمية بالكامل، ما يجعل التوقيع الإلكتروني الموثّق وفق بروتوكولات أمنية معترف بها دوليًا، ركيزة قانونية تعادل التوقيع اليدوي التقليدي، وفق أحكام قانون المعاملات الإلكترونية اللبناني رقم 2018/81 وتكشف التطبيقات المقارنة أن العديد من المحاكم الأوروبية بدأت تكييف تفسيرها للفقرة الرابعة من الاتفاقية لقبول المستندات الرقمية، شرط ضمان سلامتها التقنية[2]؛ وهو ما اعتمدته المحاكم الفرنسية، وأقرّه النظام السويسري ضمن قواعد مركز التحكيم السويسري 2021، حيث يتم الاعتراف بالأحكام

(1) المادة 4 و5 من اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية.

(2) Matthaios Dacoronias-Marina, The evolution of arbitration in the digital age (e-arbitration), National and Kapodistrian University of Athens (NKUA), Faculty of Law, 2025, p 45 – 65.

الإلكترونية مرفقة بإثبات هوية الأطراف والتوقيع الرقمي[1].

أما من الناحية الموضوعية، فتفرض الاتفاقية ألا يكون الحكم باطلاً أو مخالفًا للنظام العام للدولة المطلوب منها التنفيذ، وفق المادة الخامسة التي تتيح للمحكمة رفض التنفيذ عند تحقق مثل هذا الخلل، محددةً بذلك نطاق التدخّل القضائي في تقييم صحة الحكم، وهو ما اعتُبر ضمانة صريحة للحكم الإلكتروني أيضًا عند استيفائه للشروط التقنية الشكلية[2]. وتبرز مسألة مكان صدور الحكم كأحد أبرز الإشكالات في التحكيم الإلكتروني، إذ لم تُلزِم الاتفاقية بتحديده صراحة، واكتفت بمفهوم «بلد منشأ الحكم»، ما يسمح باعتبار الحكم الإلكتروني صادرًا في الدولة التي يقع فيها مقر الهيئة التحكيمية، حتى لو كانت الجلسات افتراضية بالكامل. من هذا المنطلق، يتضح أن اتفاقية نيويورك، رغم صمتها النصي حيال التحكيم الإلكتروني، تتيح مجالات واسعة لتنفيذ هذه الأحكام، شريطة التزام طالب التنفيذ بالمقتضيات الشكلية والموضوعية، وضمان إقناع المحكمة الوطنية بأن الوثائق المقدمة تمثل حكمًا تحكيميًا مكتمل الأركان قانونيًا. ومع ذلك، فإن التفسير العملي لمفاهيم الاتفاقية، لا سيما لدى السلطات القضائية في الدول الأطراف، يظل متباينًا فيما يخص الأحكام الرقمية، ما يجعل دراسة كيفية تطبيق الاتفاقية على هذه الأحكام في الواقع العملي، والاطلاع على النماذج القضائية والاجتهادات ذات الصلة، أمرًا ضروريًا لفهم أفق تنفيذ التحكيم الإلكتروني على الصعيد الدولي.

الفرع الثاني: تطبيق الاتفاقية على أحكام التحكيم الإلكتروني عمليًا

على الرغم من غياب أي نص صريح في اتفاقية نيويورك لعام 1958 يُعنى بالتحكيم الإلكتروني، فإن الممارسة القضائية الدولية المعاصرة تكشف عن ميل متزايد لاعتماد الأحكام التحكيمية الصادرة إلكترونيًا كأسس قابلة للاعتراف والتنفيذ ضمن إطار الاتفاقية، ما يعكس فهمًا عمليًا يتجاوز التقييد بالتقنيات التقليدية، ويؤكد أن روح الاتفاقية ترتكز على تعزيز التنفيذ عبر الحدود لا حصره في صياغة ورقية أو آلية محددة.

في هذا السياق، بدأت المحاكم الوطنية في العديد من الأنظمة المتقدمة تبني منهجًا تأويليًا مرنًا، يقوم على المبادئ الجوهرية للاتفاقية بدل التمسك الحرفي بالنصوص، حيث يُعد المعيار الأساس لتقييم قابلية الحكم الإلكتروني للتنفيذ مدى التزامه بالضمانات الإجرائية الجوهرية، كحق الدفاع، وحياد الهيئة التحكيمية، واحترام اتفاق الأطراف، بغض النظر عن الوسيط التقني المعتمد. ومن أبرز التطبيقات العملية لهذا التوجه، ما خلصت إليه اجتهادات القضاء السويسري، إذ قضت المحكمة الفدرالية السويسرية، في قرارها الصادر بتاريخ 14 كانون الأول 2019، بأن الأحكام

(1) Articles 1 and 34 of the Swiss Arbitration Rules (2021).

(2) UNCITRAL, Report on the work of its fifty-third session, United Nations Commission on International Trade Law, 2022. https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/report_e_55th_session.pdf

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التحكيمية الصادرة عبر منصات إلكترونية، والموقّعة إلكترونيًا وفق بروتوكولات معتمدة، تُعد مستوفية للشروط الشكلية للتنفيذ بموجب اتفاقية نيويورك، شريطة إثبات هوية المصدر وسلامة الإجراءات المتبعة، مما يعكس قابلية التكيف القضائي مع التحولات الرقمية في مجال التحكيم الدولي[1]. كذلك أيضًا، في سابقة قضائية حديثة، أكّدت محكمة المقاطعة الشمالية لأوهايو في قضية Kalish v. Morgan Stanley & Co., LLC أنّ التوقيع الإلكتروني يتمتّع بذات الأثر القانوني للتوقيع الخطي بموجب قانون E-SIGN الفدرالي وقانون UETA للولاية، واعتبرت أن وجود اتفاق تحكيم موقّع إلكترونيًا كافٍ لترسيخ صحة الإجراءات التحكيمية، رافضةً الطعن ببطلان الحكم على أساس شكلي. ويُعدّ هذا القرار من أوائل الأحكام الأميركية التي كرّست مبدأ المساواة بين التوقيعين الورقي والرقمي في سياق التحكيم[2].

على صعيد الدول العربية، لا يزال الاجتهاد القضائي في مراحله الأولى فيما يخص الاعتراف بالأحكام التحكيمية الإلكترونية بموجب اتفاقية نيويورك، غير أن بعض المحاكم اللبنانية أبدت توجّهًا تدريجيًا نحو تقبّل الحكم الإلكتروني، مستندة إلى أحكام القانون رقم 2018/81 التي تمنح التوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية قوة إثباتية متى استوفت شروط التوثيق القانوني. من جانب آخر، بادرت بعض مراكز التحكيم الدولية – لا سيما مركز التحكيم الدولي في باريس (ICC)[3] ومركز التحكيم الدولي في هونغ كونغ (HKIAC) [4] – إلى ترسيخ مقاربة حديثة للأحكام الإلكترونية، عبر تعديل قواعدها لتشمل اعترافًا صريحًا بإصدار الأحكام وتوقيعها إلكترونيًا، مع اعتماد آليات دقيقة لإثبات تاريخ ومكان صدور الحكم، ما يسهم في تيسير إجراءات تنفيذ هذه الأحكام على الصعيد الدولي ويعزز من مصداقيتها القانونية عالمياً[5]. ومع ذلك، يمكن القول إن نصوص اتفاقية نيويورك، إلى جانب اجتهادات القضاء المعاصر، تشكّل مظلّة قانونية كافية لإضفاء الصفة التنفيذية على الحكم التحكيمي الإلكتروني، شريطة أن يُقدّم ضمن إطار موثوق تقنيًا وإجرائيًا، مستوفٍ للضمانات الجوهرية للإجراءات العادلة. ويستلزم ذلك من المحاكم الوطنية تبنّي اجتهاد مرن يتوافق مع روح الاتفاقية المعاصرة، دون المساس بمضمونها أو تفكيك أسسها القانونية.

(1) Switzerland, 17 April 2019, Switzerland, Bundesgericht (Federal Tribunal), A. d.d. v. B. S.A., 4A-646\2018. https://newyorkconvention1958.org date of access: 25\10\2025.

(2) Kalish v. Morgan Stanley & Co., LLC, No. 1:2022cv01412 – Document 19 (N.D. Ohio 2023). https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/ohio date of access: 25\10\2025.

(3) Article 32, ICC Arbitration Rules (2021).

(4) Articles 34 & 36, HKIAC Administered Arbitration Rules (2018).

(5) UNCITRAL Secretariat Guide on the New York Convention (2016), p 57 – 63.

المبحث الثاني: آلية التنفيذ الذاتي لحكم التحكيم الإلكتروني

يقوم التنفيذ الذاتي لأحكام التحكيم الإلكتروني على تقليص تدخل القضاء عبر تحويل الحكم إلى أوامر رقمية قابلة للتنفيذ من خلال وسائط تقنية مستقلة. ويستند هذا المفهوم إلى التطورات المرتبطة بالعقود الذكية ومنصات التحكيم الرقمية التي تتيح تضمين آليات تنفيذ تلقائي داخل بنية العقد، بحيث يتم التنفيذ فور تحقق شروط محددة دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية التقليدية. ويُعدّ هذا الاتجاه استجابةً طبيعيةً لتحديات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، إذ يتيح تنفيذ الأحكام ضمن بيئة رقمية لامركزية مع الحفاظ على المشروعية القانونية وضمانات الأطراف. وسيُبحث في المطلب الأول الوسائل غير المباشرة الممهّدة للتنفيذ الإلكتروني، بينما يتناول المطلب الثاني الوسائل المباشرة التي تُفعِّل التنفيذ التلقائي الكامل للحكم التحكيمي.

المطلب الأوّل: وسائل التنفيذ الذاتي غير المباشرة

لفهم الكيفية التي تتحقق بها هذه الوسائل، لا بد من استعراض صورتين أساسيتين للتنفيذ الذاتي غير المباشر: أولاً، من خلال إدراج بنود الإنفاذ التلقائي في العقود الذكية، حيث يتضمن الاتفاق التحكيمي آليات تكنولوجية تفعّل التنفيذ تلقائيًا عند صدور الحكم، وثانيًا، من خلال استخدام منصات الوساطة أو الأسواق الرقمية التي تقوم بدور الطرف الوسيط في فرض الامتثال والتحويلات المالية والتنفيذ التقني للحكم.

الفرع الأول: إدراج بنود الإنفاذ التلقائي في العقود الذكية

أحدثت العقود الذكية نقلة نوعية في مفهوم تنفيذ الالتزامات القانونية، إذ تقوم على شيفرات برمجية تفعّل بنود الاتفاق تلقائيًا عند تحقق شروط محددة مسبقًا. وقد تجلّى أثر هذا التحول بشكل خاص في بيئة التجارة الدولية الإلكترونية، ولا سيما في العقود التي تتضمن شرطًا تحكيميًا، حيث أصبح بالإمكان تضمين آليات تنفيذ ذاتي لحكم التحكيم ضمن بنية العقد نفسه، ما يقلص الحاجة إلى التدخل القضائي في كثير من الحالات. ويعرف العقد الذكي، وفق التعريف التشريعي الذي اعتمدته بعض الأنظمة، بأنه اتفاقية رقمية ذاتية التنفيذ، تحوّل التزامات الأطراف إلى تعليمات برمجية قابلة للتفعيل الآلي على منصات رقمية، وخصوصًا تلك المبنية على تقنية البلوك تشين. ومن هذا المنطلق، يمكن تنفيذ حكم التحكيم مباشرة عند صدوره، إذا كان مضمّنًا ضمن البرمجيات المدمجة بالعقد الأصلي، مستندًا بذلك إلى مبدأ سلطان الإرادة، وهو أحد الركائز الجوهرية في القانون المدني اللبناني، كما نصت عليه المادة 166 من قانون الموجبات والعقود، وأكدته كذلك أحكام القانون رقم 2018/81 بشأن المعاملات الإلكترونية، لا سيما المواد 3 و4 و7، التي أقرّت

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بشرعية الأدلة الرقمية والتوقيعات الإلكترونية كوسائل لإثبات الالتزامات.

عمليًا، تشير الدراسات الحديثة إلى أنّ العقود الذكية باتت تتضمن شروطًا للتنفيذ التلقائي، مثل حجب المدفوعات أو الإفراج عنها فور صدور قرار التحكيم، بما يسمح بتفعيل الدفع أو التعويض دون تدخّل بشري مباشر. وتمثّل هذه الآلية نموذجًا للتنفيذ الذاتي غير المباشر، إذ يُنفّذ الحكم تلقائيًا ضمن البنية التقنية للعقد دون الحاجة إلى إجراءات قضائية. من الأمثلة على ذلك مبادرة مركز CodeLegit الألماني الذي طوّر عقودًا ذكية تتضمّن شروطًا تنفيذية لحكم التحكيم تُفعَّل مباشرة على منصة Ethereum بعد توثيق الحكم إلكترونيًا. كما يسير مركز سنغافورة للتحكيم الدولي (SIAC) في اتجاه اعتماد ما يُعرف بـ «شروط التحكيم القابلة للتنفيذ الذاتي» (Self-Enforcing Clauses)، وهي مقاربة تعيد تعريف العلاقة بين التحكيم والقضاء وتحدّ من مركزية السلطة القضائية في مرحلة التنفيذ. ورغم الطبيعة الابتكارية لهذه الآليات، فإنها ما تزال تفتقر إلى إطار تشريعي واضح يكرّس مشروعيتها، خصوصًا في الأنظمة العربية التي لا تزال في بداياتها نحو تنظيم العقود الذكية. ومع ذلك، يُعدّ القانون اللبناني رقم 2018/81 بشأن المعاملات الإلكترونية أرضية ملائمة لتبنّي هذه النماذج، إذ أقرّ مبدأ التكافؤ القانوني بين الوثيقة الورقية والإلكترونية متى توفرت معايير الموثوقية التقنية والمراقبة اللازمة. وإذا كانت العقود الذكية تُشكّل الإطار البنيوي للإنفاذ التلقائي المتفق عليه بين الأطراف، فإن منصات الوساطة والأسواق الرقمية تمثل الحاضنة التشغيلية التي تُنفّذ ضمنها هذه الأحكام على نحوٍ أوسع، عبر آليات تحكم رقمية بالوصول أو بالخدمات، وهو ما سيُصار إلى تفصيله في الجزء التالي.

الفرع الثاني: تنفيذ الأحكام عبر منصات الوساطة أو الأسواق الرقمية

أصبح تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني في الفضاء الرقمي يتجاوز الآليات القضائية التقليدية، حيث تعمل منصات الوساطة والأسواق الرقمية الكبرى كنظم قانونية مصغّرة تدير المنازعات وتنفذ الأحكام تلقائيًا عبر بنيتها التقنية، مثل تجميد الأرصدة أو حجب الحسابات أو خصم المستحقات، دون الحاجة إلى صيغة تنفيذية قضائية. وتعكس هذه الآلية تحولًا بنيويًا في بيئة الالتزام الرقمي، وتُطبّق على نطاق واسع في منصات عالمية مثل Amazon وAlibaba وUpwork وFree-lancer، ما يؤسس لنموذج موازٍ للتنفيذ في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود[1]. وبذلك يتحقق التنفيذ الفوري للحكم التحكيمي ضمن بيئة مغلقة تملك فيها المنصة سلطة الإكراه التقنية. ويمتد هذا النموذج إلى المنصات التحكيمية المتخصصة، وعلى رأسها Kleros [2]، وهي منصة تحكيم لامركزية قائمة على تقنيات البلوك تشين والعقود الذكية، تُنشئ هيئة محكّمين إلكترونية تُصدر

(1) Upwork Terms of Service, Dispute Assistance & Arbitration. Amazon Marketplace Dispute Resolution Rules, 2023. https://support.upwork.com/hc/en-us/articles/211062618-Upwork-Terms-of-Service

(2) Luis Bergolla, Karen Seif and Can Eken, Kleros: A Socio-Legal Case Study of Decentralized Justice & Blockchain Arbitration, Ohio State Journal on Dispute Resolution, Vol. 37, No. 1, 2022, p 58 - 96.

قرارات قابلة للتنفيذ الذاتي، حيث تُحرّر الأرصدة أو تُوقف العمليات المالية أوتوماتيكيًا، دون أي تدخل بشري. هذا النموذج أخذ يتكرّس تدريجيًا بوصفه معيارًا تنظيميًا جديدًا في بيئة الاقتصاد الرقمي، ولا سيّما في منظومات Web3 وDeFi [1].

وقد اعترفت بعض التشريعات المعاصرة بإمكانية تنفيذ الالتزامات والأحكام ضمن بيئة رقمية مغلقة متى استندت إلى اتفاق تعاقدي صريح، ومن بينها القانون اللبناني رقم 2018/81 بشأن المعاملات الإلكترونية، الذي أقرّ بحجّية العقود الرقمية والتوقيعات الإلكترونية، ومنحها ذات القوة القانونية التي تتمتع بها نظيراتها الورقية متى توافرت ضمانات التوثيق التقنية المقررة[2]. غير أنّ هذا النمط من التنفيذ، على الرغم من فعاليته التقنية وسرعته الإجرائية، يثير إشكاليات عميقة تمسّ جوهر الضمانات الإجرائية وحقوق الدفاع وطرق الطعن، إذ إنّ منح المنصة دور القاضي والمنفّذ في آنٍ واحد يُثير تساؤلات مشروعة حول مدى حيادها واستقلالها، وحول اتساق إجراءاتها مع مبادئ العدالة الطبيعية، لا سيما في ظل غياب معايير موحّدة تحكم آليات التحكيم داخل تلك البيئات الافتراضية. ولذلك، دعا جانبٌ معتبر من الفقه القانوني إلى ضرورة إخضاع هذه المنصّات لرقابة قانونية خارجية، أو وضع مواثيق أخلاقية دولية تضبط ممارسات التحكيم والتنفيذ في إطارها، بما يكفل حماية الأطراف وضمان عدالة الإجراءات.

أما من الناحية التطبيقية، فإنّ هذه الوسائل تُجسّد بوضوح قدرة المنصّات على الاضطلاع بدور الجهة الحاكمة في العلاقات القانونية الإلكترونية المتشابكة، وتُبرز إمكان ترسيخ نموذجٍ متكامل للتنفيذ الذاتي يواكب تحوّلات الاقتصاد الرقمي العالمي، دون أن يُغني في نهاية المطاف عن تدخل الدولة عند تعارض تلك الآليات مع النظام العام، أو في حال نشوء مظالم تتجاوز الحدود التقنية لصلاحيات المنصّة.

المطلب الثاني: وسائل التنفيذ الذاتي المباشرة

بغية فهم طبيعة هذه الوسائل التنفيذية المتقدمة، سيتم أولاً استعراض كيفية استخدام العقود الذكية كأداة مباشرة لتنفيذ الأحكام التحكيمية إلكترونيًا، من خلال تفعيلها التلقائي لشروط التنفيذ بناءً على معطيات مبرمجة. ثم ننتقل في ثانياً إلى تحليل دور تقنيات البلوك تشين كأداة بنيوية تُتيح فرض التنفيذ عبر تسجيل الأحكام في شبكة موزّعة تُغني عن الوسيط التقليدي، وتمنح الحكم صفة النفاذ ضمن النظام الرقمي ذاته

(1) Shannon "A.J." Singleton, A Renewed Emphasis on ABA Model Rule 4.2, business law today, 16 December 2022. https://businesslawtoday.org/2022/ date of access: 25\10\2025.

(2) المواد 7 و16 و84 من القانون اللبناني رقم 2018/81 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الفرع الأول: استخدام العقود الذكية لتنفيذ الأحكام إلكترونيًا

تُعدّ العقود الذكية بروتوكولات رقمية مشفّرة تُنفّذ تلقائيًا التزامات الأطراف عند تحقق شروط محددة مسبقًا، وتعمل ضمن شبكة البلوك تشين بما يضمن ثباتها وحصانتها ضدّ التعديل أو الإنكار. وقد جعلتها هذه الخصائص وسيلة فعّالة وآمنة لتنفيذ الالتزامات في العقود التجارية الإلكترونية الدولية، خصوصًا عند ربطها بالأحكام التحكيمية القابلة للتفعيل البرمجي المباشر. إذ يمكن برمجة العقد الذكي ليُطلق تحويلًا ماليًا أو يقيّد الوصول إلى أصل رقمي فور صدور الحكم التحكيمي، فيتحقق التنفيذ آنيًا وذاتيًا ضمن منظومة تقنية محايدة ومستقلة عن التدخل البشري. وتبرز فعالية هذا النموذج في خفض الوقت والكلفة الإجرائية وتقليل احتمالات النزاع بشأن التنفيذ. وتشير الدراسات الحديثة إلى أنّ هذا التوجّه يُنتج بيئة تنفيذية لامركزية تعتمد على الخوارزميات في تطبيق الأحكام، دون الحاجة إلى سلطة تنفيذية بشرية[1]. في هذا الإطار، برزت منصات متخصّصة كـ Kleros وOpenLaw وMattereum، التي استحدثت نموذجًا متقدّمًا يدمج خدمة التحكيم ضمن بنية العقود الذكية، بما يتيح تنفيذ الأحكام بصورة تلقائية فور اكتمال إجراءات التحكيم. إذ تتولّى تلك العقود المشفّرة والمحفوظة على شبكات Ethereum أو Hyperledger تنفيذ الحكم آليًا بمجرد تسجيله ضمن النظام، في تجسيد عملي لفكرة التنفيذ الذاتي القائم على الدمج العضوي بين القضاء التحكيمي والبنية التقنية الرقمية[2]. يُلاحظ أنّ القواعد العامة المنظمة للوسائل الإلكترونية في التشريعات المعاصرة، وعلى رأسها القانون اللبناني رقم 2018/81د أرست مبدأ الاعتراف بتلك الوسائل كأدلة قانونية ووسائط تنفيذية مشروعة، الأمر الذي يُكرّس قابلية العقود الذكية للاضطلاع بوظيفة التنفيذ ضمن الإطار التشريعي اللبناني ذاته، في انسجامٍ مع مقاصد المشرّع وروح التطور التقني في مجال المعاملات القانونية[3].

يُعد من النماذج العملية البارزة لتوظيف العقود الذكية في مجال التنفيذ، ما يُطبَّق في إجراءات التحكيم التجاري الدولي المنعقدة عبر المنصات الرقمية في بيئة Web3، حيث يُدرج أمر تنفيذ الحكم ضمن نص العقد ذاته، بما يضمن إلغاء دور الوسيط التقليدي تمامًا ويحول دون أي تراخٍ أو مماطلة في تنفيذ الأحكام، ليُحقّق بذلك أقصى درجات الفاعلية والضمان القانوني في إنفاذ الالتزامات[4]. مع ذلك، تبقى آلية التنفيذ عبر العقود الذكية محاطة بتحديات تقنية وتشريعية معقّدة، تتعلق بأخطاء البرمجة، أو تكرار التنفيذ غير المقصود، أو تنازع الاختصاص القضائي عند الطعن

(1) Matthaios Dacoronias-Marina, The evolution of arbitration in the digital age (e-arbitration), op.cit.

(2)Luis Bergolla, Karen Seif and Can Eken, Kleros: A Socio-Legal Case Study of Decentralized Justice & Blockchain Arbitration), op.cit, p 11–18.

(3) المواد 7 و84 من القانون اللبناني رقم 2018/81 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

(4) OpenLaw Protocol, Smart Legal Agreements, 2023.https://www.openlaw.io/ date of access: 25\10\2025.

ببطلان الحكم. وتبرز الحاجة بالتالي إلى إطار تشريعي دقيق يستوعب هذه العقود ضمن منظومة التنفيذ الدولي للأحكام. ورغم أنّ العقود الذكية تشكّل الركيزة البرمجية الأساسية لتنفيذ الأحكام إلكترونيًا، فإن شبكات البلوك تشين تمثل البيئة التقنية الضامنة لذلك التنفيذ، بما توفره من شفافية، وموثوقية، وعدم قابلية للتلاعب. وانطلاقًا من هذه المعطيات، تنتقل الدراسة إلى بحث دور البلوك تشين كأداة مركزية لترسيخ التنفيذ ضمن المنظومة القضائية الرقمية الحديثة.

الفرع الثاني: الاستفادة من آليات البلوك تشين في فرض التنفيذ

أحدثت تقنية البلوك تشين (Blockchain) تحولًا جذريًا في البنية التقنية لعقود التجارة الدولية الإلكترونية، إذ تجاوزت دورها في التوثيق إلى تمكين التنفيذ الإلكتروني للأحكام التحكيمية ضمن منظومة رقمية ذاتية التنظيم ومستقلة عن القضاء التقليدي. تقوم هذه التقنية على تسجيل كل معاملة في كتل زمنية مترابطة غير قابلة للتعديل، بما يضمن الشفافية والحياد والاستقرار. وبفضل ذلك، أصبحت البلوك تشين أداة مثالية لإنفاذ الأحكام التحكيمية، خصوصًا في التحكيم الدولي، حيث تُدمج الأحكام ضمن النظام وتُنفذ تلقائيًا عبر العقود الذكية دون الحاجة إلى سلطة تنفيذ خارجية. على صعيد النماذج العملية، تُعتبر منصة Aragon Court نموذجًا بارزًا لنظام تحكيم مبني على البلوك تشين، حيث تُصدر الأحكام وتُنفَّذ مباشرة ضمن شبكة Ethereum، إذ تُجمَّد الرموز المشفّرة الخاصة بالطرف الخاسر، وتُنقل تلقائيًا إلى الطرف الرابح. ومن الأمثلة الأخرى، منصة Kleros، التي تُفعّل الأحكام على نحو مباشر من خلال تحويل رموز التحكيم (PNK) وفقًا للنتائج الصادرة عن التحكيم، بما يعكس أعلى درجات الاستقلالية والدقة في تنفيذ الأحكام إلكترونيًا[1]. بدأت العديد من الشركات متعددة الجنسيات في إدراج أحكام التنفيذ المبني على البلوك تشين ضمن بنود عقودها، امتدادًا لقطاعات التمويل، والترخيص، والملكية الفكرية، وصولًا إلى العقود اللوجستية. ومن الناحية القانونية، لا يزال موضوع التنفيذ التلقائي للأحكام عبر البلوك تشين محل جدل في العديد من الدول، خاصة فيما يتعلق باعتراف التشريعات الوطنية بشرعيته دون اللجوء إلى القضاء التقليدي. ومع ذلك، تظهر التشريعات الحديثة، مثل القانون اللبناني رقم 81/2018، مرونة واضحة في اعتماد الإثبات الرقمي، والتوقيع الإلكتروني، والبيانات الرقمية كأدلة تنفيذية قانونية، ما يمهد الطريق لتوسيع نطاق التنفيذ الذاتي عبر الشبكات التقنية الحديثة. وتشكّل هذه التحولات تحوّلًا جوهريًا في فلسفة التنفيذ، من مركزية القضاء التقليدي إلى حيادية الخوارزميات، ما يستلزم إعادة صياغة الفقه القانوني والتنظيمي لضمان النزاهة، وتحديد المسؤوليات، وحماية الحقوق الدفاعية في نظام يُدار بواسطة الكود البرمجي. ويبرز التحدي الأساسي في مواءمة التشريع مع التطور التكنولوجي لضمان حماية حقوق الأطراف في بيئة تتغير فيها أدوات وآليات العدالة بسرعة.

(1)Luis Bergolla, Karen Seif and Can Eken, Kleros: A Socio-Legal Case Study of Decentralized Justice & Blockchain Arbitration), op.cit, p 11–20.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة

يُظهر التعمّق في موضوع تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني أنّ التحوّل الرقمي لم يقتصر على مراحل التعاقد وتسوية المنازعات، بل امتدّ إلى مرحلة التنفيذ التي تُعدّ المعيار الحقيقي لفاعلية منظومة التحكيم. فقد أعادت البيئة الرقمية تشكيل المفاهيم التقليدية للتنفيذ على المستويين الوطني والدولي، مما أبرز الحاجة إلى تكييف النصوص القانونية مع واقع المعاملات الإلكترونية ومتطلباتها التقنية. تبيّن أنّ الاعتراف بالأحكام التحكيمية الإلكترونية وتنفيذها يُعدّ من أبرز التحدّيات أمام المشرّعين والقضاء، وأن الاتجاه العالمي يسير نحو اعتماد آليات التنفيذ الذاتي القائمة على العقود الذكية وتقنيات البلوك تشين، بما يسرّع الإجراءات ويحدّ من التدخّل القضائي. خلص البحث إلى أنّ تنفيذ الحكم الإلكتروني وطنيًا ما زال مرتبطًا بإرادة القاضي وتفسيره للنصوص التقليدية، في غياب إطار تشريعي واضح يمنح التنفيذ الرقمي حجّيته القانونية، مما يفرض تحديث التشريعات الوطنية، وخاصة قانون أصول المحاكمات المدنية. كما أنّ تطبيق اتفاقية نيويورك لعام 1958 على الأحكام الإلكترونية ما زال متفاوتًا، مما يستلزم توحيد التفسيرات الدولية لضمان مساواة الأحكام الرقمية بنظيراتها التقليدية.

توصي الدراسة بما يلي:

أولاً: استحداث تشريعات خاصة تنظم تنفيذ الأحكام التحكيمية الإلكترونية، وتضع تعريفات دقيقة للوثائق والتوقيعات الرقمية وآليات الإثبات التقني.

ثانيًا: إنشاء منصات تحكيم وقضاء رقمية عربية موحدة تعتمد على تكنولوجيا البلوك تشين لضمان الشفافية والتكامل بين الأنظمة الوطنية والدولية.

ختامًا، يمثل تنفيذ الحكم التحكيمي الإلكتروني منعطفًا حاسمًا في مسار العدالة الرقمية، إذ يجسد التلاقي بين القانون والتقنية الحديثة، ويفتح المجال لإعادة تصور دور القضاء ضمن بيئة رقمية متكاملة، حيث يصبح التنفيذ عملية آلية قائمة على الثقة البرمجية، مع ضرورة مواصلة البحث في حدود التدخل البشري وضمانات العدالة الإجرائية في الفضاء الإلكتروني.

قائمة المصادر والمراجع

• المقالات والدراسات باللغة العربية:

1. سيد أحمد محمود أحمد وأحمد عيسى السري المهيري، حكم التحكيم الالكتروني وآثاره في ظل النظام القانوني للتحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تأصيلية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 14، العدد 87، 2024.

• المقالات والدراسات باللغة الإنجليزية:

1. Ada Gashi, National and International Regulatory Acts in Sport: Sports Arbitration, Interdisciplinary Journal of Research and Development, Vol. 12, No. 1, 2025.

2. Charles E. Woode, The U.S. Supreme Court Decision in Smith v. Spizzirri: An Analysis of its Impact on Enforcing International Arbitration Agreements and Awards Falling Under the New York Convention in the United States, Buffalo Law Review, Vol. 73, No. 1, 2025.

3. Godswill Owoche Antai, Olawunmi Opeyemi Obisesan, Maria Edet Umo, Charles Ifeasinachi Okonji and Dennis Edet Okpong, Analyses of the Applicability of International Arbitration in Investor-State Dispute Settlement in East Africa, NIU Journal of Humanities, Vol. 10, No. 1, March 2025.

4. Hany Salem, Cross-border enforcement of copyright: A special emphasis on court decisions and arbitral awards, Econstor, Research Paper, No. 217, 2025.

5. Luis Bergolla, Karen Seif and Can Eken, Kleros: A Socio-Legal Case Study of Decentralized Justice & Blockchain Arbitration, Ohio State Journal on Dispute Resolution, Vol. 37, No. 1, 2022.

6. Matthaios Dacoronias-Marina, The evolution of arbitration in the digital age (e-arbitration), National and Kapodistrian University of Athens (NKUA), Faculty of Law, 2025.

• القوانين والتشريعات المحلية:

1. قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني.
2. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي.
3. القانون اللبناني رقم 2018/81 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

• **المواثيق الدولية:**

1. New York Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (1958).
2. UNCITRAL Secretariat Guide on the New York Convention (2016).

• **قواعد التحكيم الدولية:**

1. HKIAC Administered Arbitration Rules (2018).
2. ICC Arbitration Rules (2021).
3. Swiss Arbitration Rules2021)).

• **الاجتهادات والقرارات القضائية:**

1. Kalish v. Morgan Stanley & Co., LLC, No. 1:2022cv01412 – Document 19 (N.D. Ohio 2023). https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/ohio
2. Switzerland, 17 April 2019, Switzerland, Bundesgericht (Federal Tribunal), A. d.d. v. B. S.A., 4A-646\2018. https://newyorkconvention1958.org

• **وثائق وتقارير المنظمات الدولية**

1. UNCITRAL, Report on the work of its fifty-third session, United Nations Commission on International Trade Law, 2022. https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/report_e_55th_session.pdf

• **المصادر الإلكترونية:**

1. OpenLaw Protocol, Smart Legal Agreements, 2023. https://www.open-law.io/
2. Shannon “A.J.” Singleton, A Renewed Emphasis on ABA Model Rule 4.2, business law today, 16 December 2022. https://businesslawtoday.org/2022/
3. Upwork Terms of Service, Dispute Assistance & Arbitration. Amazon Marketplace Dispute Resolution Rules, 2023. https://support.upwork.com/hc/en-us/articles/211062618-Upwork-Terms-of-Service